



التحديات الأمنية في المنطقة العربية وسبل المواجهة

تواجه المنطقة العربية حالياً الكثير من التحديات
الأمنية، مما يسهم بشكل لا محدود في تقويض
حقوق الانسان ولا سيما أمنه الإنساني في مختلف
جوانبه الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية
وحتى السياسية منها إضافة الى تقويض إستقرار
الدولة وتعريض الأمن الإقليمي وحتى الدولي الى
الخطر.

إن ما يؤشر إلى هذا الواقع هو العناصر التالية:

- تزايد الجريمة المنظمة ولا سيما أعمال القتل
- إثارة الفتن والأعمال الإرهابية
- العنف على أساس النوع
- الإتجار بالمخدرات والممنوعات

التحديات الأمنية في المنطقة العربية وسبل المواجهة

- أعمال القرصنة والخطف وحجز الحريات
- تلوث البيئة وغياب الخطط الجدية للتعامل مع التغير المناخي
- تردي مختلف مسارات التنمية ولاسيما المستدامة منها

- كل هذا يرتب أعباء متزايدة على القوى الأمنية بحيث أنها تشعر في الكثير من الأحيان عاجزة عن التعامل مع حالات كهذه، ويفقد المواطن ثقته بدولته ويصبح مشروع هجرة الى بلاد الاغتراب

أما النزاعات المسلّحة وما تتخله من إنتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وما يترتب عنها من نتائج:

- قتلى وجرحى، ومعوّقين، ولاجئين، ونازحين وأيتام، وتفكك عائلي وأسري، وتجنيد للأطفال.
 - إنقسامات على أسس مذهبية وطائفية ودينية وأثنية إضافة الى الآثار النفسية التي تلحق بمجمل أفراد المجتمع.
 - إنهيار مختلف القطاعات الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية وخدماتيّة وتدمير للبنى التحتيّة.
 - تردي في واقع التنمية وتعرض البيئة لأفدح الإنتهاكات.
 - تحوّل الدول السيدة الى مصافي الدول الفاشلة العاجزة عن تطبيق قوانينها واللايفاء بتعهداتها وبالتالي تصبح ملحقة بدول أخرى ومعرضة للتقسيم والشرزمة والتفكك
- وهذا الذي يحصل في كل من فلسطين وليبيا والسودان واليمن والعراق وسوريا.

إن هذا الواقع الأليم مردّه في الغالب الى الأسباب التالية:

1. إن ثقافتنا بمجملها تمجد العنف والسلاح وتجعل منه عنواناً للبطولة، البطولة التي ترقد في مخيلتنا "رجلاً يمطتي جواد ويحمل سيفاً"، وأنظمتنا التعليمية بمعظمها تقليدية وتلقينية لا تلاقي كفاية متطلبات التطور الحضاري في العالم.
2. إن إعلامنا الى حد بعيد يغذي ثقافة العنف ويروج لها عن قصد أو عن غير قصد، وتخوض معظم مؤسّساتنا الإعلامية حروباً لخدمة مصالح الجهات التي تمولها ولا تخدم خيار الأمن والاستقرار لهذه المنطقة.
3. إن الدور المتنامي لرجال الدين والمؤسسات الدينية في الحياة السياسية في الكثير من الأحيان يذهب إلى تبني لخطاب متطرف لا يقبل الآخر على أساس مذهبي أو ديني أو حتى إثني، إنما يغذي ثقافة الكراهية فيؤسّس بذلك خلفية تتلاءم وخيار العنف بهدف الإلغاء للآخر المختلف.
4. إن عاداتنا وتقاليدنا تجعل من السلاح مساوٍ وللأسف لخبزنا اليومي وهي التي تبدأ من (السلاح زينة الرجال) الى تعداد الشباب الذي يلزم تعداد البندقيات في لبنان مثلاً، الى إطلاق العيارات النارية في المناسبات الاجتماعية في الأردن، الى صورة العريس والعروس والكلاشينكوف في اليمن.

5. إن ذاكرتنا هي مُحمّلة بحروب قبائلية وعشائرية إضافة الى جرائم عائلية لها طابعاً ثأرياً مما يلزم الكثير من الناس باقتناء السلاح وتحمل مخاطره وقد يلجأون إلى استخدامه، إما دفاعاً عن النفس او تحصيلاً لشرف تعرض صاحبه للإهانة أو حتى للتعامل مع أي مشكلة تواجهه.

6. ان تردي مسارات التنمية المستدامة واستفحال الفقر الذي تعيشه الكثير من شعوب المنطقة كما في السودان مثلاً الذي يتخطى الفقر المدقع فيه نسبة 80% من عدد سكانه. هذا مما يشكل أرضية ملائمة لاستقطاب الفقراء وادخالهم في شتى أنواع النزاعات العنيفة

7. إن أنظمة الحكم في الكثير من دولنا هي غير عادلة لا تساوي بين مواطنيها ولا تحفظ ادنى حقوقهم، حتى أنها تلجأ الى تسليح جماعات خارجة عن سلطة الدولة تعتبرها موالية لها ضد جماعات أخرى فيها.

8. إن تردي هيبة الدولة في الكثير من دول المنطقة يفقد المواطنين ثقتهم بدولتهم ويدفعهم لأخذ حقوقهم بيدهم وحتى الإعتماد على أنفسهم للحماية، وبالتالي يجعل من الدولة عاجزة عن تطبيق قوانينها.

9. إن الغبن التاريخي بحق الشعب الفلسطيني واحتلال أرضه من قبل اسرائيل والذي تمثل قضيته ضمير الأمة العربية، ففي ظلال هذه القضية الإنسانية الحقوقية الشرعية يترعرع السلاح في أيدي مقاومات مشروعة داخل فلسطين وخارجها يصعب معها التفريق بين عملٍ مقاوم وآخر إرهابي. اضافة الى استمرار احتلال اسرائيل لأراض عربية أخرى في سوريا ولبنان وعدم انصياعها للقرارات الدولية في هذا الشأن

10. ضعف الحسّ الوطني لدى الناس لصالح الحس المذهبي والطائفي، وبالتالي ضعف الممارسة الوطنية وعدم تحمّل المسؤولية الفردية والجماعية في المشاركة في الحماية بحيث لم يعد مبدأ كل مواطن خفير أساساً في الحفاظ على الأمن الوطني.

11. إن انتهاج بعض أنظمة الدول في المنطقة أساليباً قمعية لا تقيم لحرية الناس وزناً ولا تلاقي التطور الحضاري في العالم، هذا العالم الذي أصبح قرية حتى بين أيادي الأطفال، فلا يجوز استخدام السلاح لقمع تحرّك سلمي يقوم به المواطن لأن ذلك التصرف يدفع بالكثير من الناس للدفاع عن حياته بالوسيلة بعينها.

12. إعتبار المسائل الأمنية هي من اختصاص القوى الامنية وأجهزتها حصراً حيث لا مكان للمجتمع المدني للقيام بأي دور في هذا الشأن. أضف الى ذلك الطرق التقليدية غير الفاعلة التي لم تنزل متبعة حتى اليوم في مسار عمل الكثير من القطاعات الأمنية.

13. ضعف التعاون الأمني الاقليمي بشكل عام، لا بل نشهد تدخلات سافرة بامداد الأسلحة من دولة الى جماعات مسلحة في دولة أخرى تحت عناوين براءة كنصرة المستضعفين مثلا حيث لا تؤدي بالنهاية تلك الأعمال الا الى قتل الناس و مزيدا من الفلتان و تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار.

14. ان ضعف القانون الدولي والياته الملزمة بشأن الإتجار بالأسلحة يجعل من تلك الأداة سهلة المنال لأي كان في منطقة مليئة بالنزاعات وبالتالي مزيداً من انعدام الأمن و حتى اشعال الحروب فيها.

ان الحلول الممكنة تكمن في مقاربة شاملة للأمن الانساني وأمن الدولة على حد سواء و من أجل ذلك لا بد من العمل على العناصر التالية:

1. تشجيع التربية العائلية البعيدة عن العنف وذلك بتجنب كل أشكال العنف الاسري وحتى ألعاب العنف للأطفال وتحفيز المبادرات الفردية الراضة للعنف وحياسة السلاح واستخدامه
2. تطوير المناهج التربوية بما ينسجم مع رؤية الدولة المعاصرة التي يبنها المواطن الواعي لحقوقه والمسؤول عن واجباته، متمتعاً بقيمة التسامح ومبادراً الى حل مشكلاته بنفسه بعيداً عن العنف والسلاح.
3. تحفيز منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية على رصد انتهاكات حقوق الانسان المتأتية من العنف المسلح والأعمال الارهابية وتوثيقها ورفع الوعي حول مختلف العناصر المؤدية لذلك، والقيام بالدراسات القانونية اللازمة وبناء القدرات واطلاق حملات المناصرة والمدافعة وتفعيل التشبيك فيما بينها من جهة، وبينها وبين المنظمات الاقليمية والدولية من جهة أخرى .

4. وضع الضوابط المعيارية الاخلاقية والحقوقية لخطاب رجال الدين والمؤسسات الدينيّة بحيث تكون مصدرا لبناء السلام ولمزيد من التلاقي والتسامح بين الناس وبين الشعوب وليس لنشر خطاب الكراهية واقتناء السلاح واستخدامه ضد الآخرين لمجرد أننا اختلفنا معهم بالرأي

5. تطوير مدونات سلوك اعلامية ليكون الاعلام أداة لتقويض النزاعات العنيفة وليس لتسعيها.

6. تعزيز دور الدولة العادلة بمختلف سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية خدمة للأمن الانساني بمختلف جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والانمائية والسياسية، وبالتالي يصبح أمن الدولة أكثر مناعة لأن المخاطر المتأتية من داخل الدولة قد تفوق أهمية المخاطر المتأتية من خارجها

7. تطوير بناء الدولة على أسس الديمقراطية ليكون العمل على قاعدة فصل السلطات والحكم الرشيد بشفافية ونزاهة ، فيتقدم القانون على ما عداه ويتم تطبيقه على جميع المواطنين دون محسوبية وتحكّر الدولة حق اللجوء الى قوة السلاح وتنظم تحت سلطتها عملية الاتجار والحياسة للأسلحة الفرديّة دون أي استثناء وتحت أي زريعة. واعتماد برامج نزع السلاح والتسريح واعادة الدمج اضافة الى تبني مسار العدالة الانتقالية والاصلاح الامني حيث لزم ذلك.

8. قيام السلطة التشريعية بواجب التشريع الذي يخدم تعزيز بناء السلام ولاسيما في الامور المتعلقة بالحد من خطاب الكراهية والتمييز اضافة الى التطوير الدائم لقوانين الأسلحة والذخائر لديها بما يلاقي حاجات الناس المتجددة ولكي تنسجم مع القوانين الدولية ذات الصلة، اضافة الى مراقبتها ومساءلتها للحكومة لمدى حسن تطبيقها للقوانين النافذة في هذا الشأن.

9. تشجيع الاتفاقيات الثنائية بين الدول للتعاون في هذا المجال ولضبط الحدود ومنع كل عمليات النقل غير المشروع للأسلحة ووضع الاليات التنفيذية الملائمة لذلك.

10. تطوير دور المنظمات الاقليمية ولاسيما جامعة الدول العربية في هذا الشأن عبر تفعيل عمل النقطة المركزية فيها العاملة على تنسيق الجهود العربية فيما يتعلق بشؤون مراقبة الأسلحة كما دور مجلس وزراء الداخلية العرب وقطاع الامن القومي العربي، عبر تبادل الآراء والخبرات والتجارب الناجحة وبناء القدرات وتطوير الاتفاقيات وتعزيز القوانين المحلية والاقليمية والدولية.

11. التفاعل مع مختلف الاطر غير الحكومية الاقليمية والدولية الهادفة الى تعزيز أمن المجتمعات واستقرارها ولمواجهة التحديات التي بجزء كبير منها عابراً ومنتقلاً ولا يتوقف عند حدود دولة دون الاخرى وبالتالي لا بد من مقارنة عابرة للدول وشاملة في الوقت عينه (كما هذا المنبر البرلماني المتخصص بمسئلة الأسلحة الصغيرة والخفيفة).

12. التفاعل الدائم والمستمر مع منظمة الامم المتحدة ولاسيما مع وكالاتها المتنوعة وأجهزتها الاخرى ذات الصلة وقراراتها الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن وتقارير أمانتها العامة، لما فيه خدمة للأمن والاستقرار والسلام على مختلف المستويات المحلية والاقليمية والدولية.

فلنعترف جميعاً ان التحديات الامنية في عالمنا العربي تتفاقم يوماً بعد يوم وبالمقابل ان المسؤوليات تتعاظم على جميع المستويات، فلا مفر من أن نكون على مستوى هذا التحدي ونلاقي أحلام شعوبنا بالحرية والكرامة وبالأمن الانساني وليس بالأمن اللا انساني، والا لن يكون قدرنا غير مزيدا من التخلف والفقير والجهل واستجداء للخارج لاءيواء لاجئيننا واستقبال مهاجريننا ومطالبتهم بمساعدتنا المادية والسياسية لحل كافة مشاكلنا، في وقت أن المشكلة هي مشكلتنا والحلول هي في أيدينا.